

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 71.20 دولار

وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 24 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 73.21 دولار في حين انخفض سعر برميل النفط الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 47 سنتا ليصل إلى مستوى 68.49 دولار.

وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط أول أمس على خلفية المخاوف التجارية على السوق وبعد أن خفضت شركة النفط الوطنية الصينية العملاقة (سينوك) مشترياتها من الخام الأمريكي.

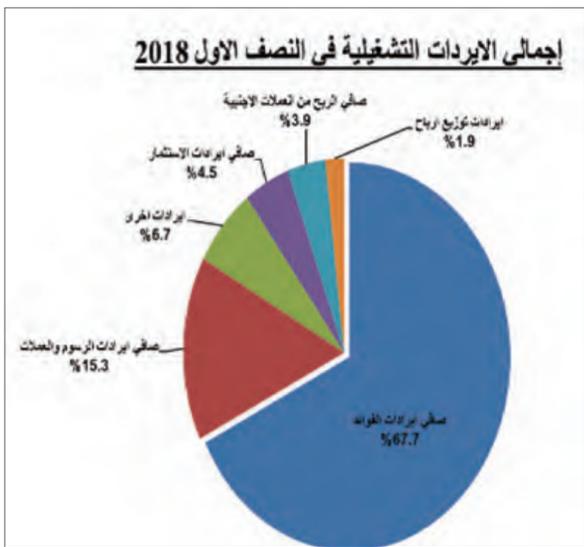
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 51 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 71.20 دولار أمريكي مقابل 70.69 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

التقرير ذكر أن ذلك جرس إنذار لاحتمية خطر استدامة المالية العامة

«الشان»: 400 ألف مواطن قادم إلى سوق العمل خلال 15 سنة

البيان	2018/06/30 (الف دينار كويتي)	2017/06/30 (الف دينار كويتي)	القيمة %	التغير
مجموع الموجودات	6,909,752	7,257,621	347,869-	%4.8-
مجموع المطلوبات	6,022,882	6,390,014	367,132-	%5.7-
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	691,691	669,391	22,300	%3.3
مجموع الإيرادات التشغيلية	139,161	122,692	16,469	%13.4
مجموع المصروفات التشغيلية	54,990	51,120	3,870	%7.6
المخصصات	26,555	24,236	2,319	%9.6
الضرائب	6,596	5,776	820	%14.2
صافي الربح	51,020	41,560	9,460	%22.8
المؤشرات				
++العائد على معدل الموجودات	%1.4	%1.1		
++العائد على المبلغ المستحق للمساهمين بمساهمي البنك	%14.8	%11.8		
++العائد على معدل الأصول	%46.3	%39.6		
ربحية السهم الواحد (فلس)	20.0	14.9	5.1	%34.2
القياس سعر السهم (فلس)	265	325	60-	%18.5-
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	6.6	10.9		
مضاعف السعر على القيمة السوقية (P/B)	0.7	0.8		

المؤشرات المالية المتتبية في 30 يونيو 2018 على أساس سنوي



نتائج برقان

بلغ نحو 7.258 مليار دينار كويتي. وانخفض بند المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بنسبة 26.8% أو بنحو 169.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 462.3 مليون دينار كويتي (6.7% من إجمالي الموجودات) بعد أن كان في نهاية عام 2017، نحو 632 مليون دينار كويتي (8.5% من إجمالي الموجودات)، وانخفض بنحو 26.5% أو بنحو 167.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 629.4 مليون دينار كويتي (8.7% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي. وانخفض أيضاً، حجم محفظة القروض والسلفيات للمتعاملين بما قيمته 164.2 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 3.7%، وصولاً إلى نحو 4.243 مليار دينار كويتي (61.7% من إجمالي الموجودات) مقارنة بـ 4.408 مليار دينار كويتي (59.4% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017. وانخفض بنحو 4.2% أي نحو 183.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ نحو 4.427 مليار دينار كويتي (61% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 76.8%، وانخفض بنحو 1.7%، بينما ارتفع بند موجودات أخرى بنحو 29.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 15.7%، ليصل إلى 217 مليون دينار كويتي (3.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 187.5 مليون دينار كويتي (2.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية العام الفائت، وارتفع بنحو 47.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 27.9%، عندما بلغ نحو 169.7 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاً، بلغت قيمته 524.7 مليون دينار كويتي ونسبته 8%، لتصل إلى نحو 6.023 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 6.548 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. وعند مقارنة بنحو 27.9%، عندما بلغ نحو 169.7 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاً، بلغت قيمته 524.7 مليون دينار كويتي ونسبته 8%، لتصل إلى نحو 6.023 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 6.548 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. وعند مقارنة بنحو 27.9%، عندما بلغ نحو 169.7 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاً، بلغت قيمته 524.7 مليون دينار كويتي ونسبته 8%، لتصل إلى نحو 6.023 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 6.548 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. وعند مقارنة بنحو 27.9%، عندما بلغ نحو 169.7 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاً، بلغت قيمته 524.7 مليون دينار كويتي ونسبته 8%، لتصل إلى نحو 6.023 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 6.548 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. وعند مقارنة بنحو 27.9%، عندما بلغ نحو 169.7 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

الخلل الهيكلي المالي يكمن في النسبة العالية لوزن النفط بالإيرادات

اتساع الفجوة بين الإيرادات النفطية وغير النفطية يعني غياب الإصلاح المالي

الحديث عن ضبط وليس إصلاح المالية العامة بمواجهة الارتفاع في رصيد العهد

المؤشرات توحي بالتخلي عن أي جهد للإصلاح المالي مع ارتفاع النفط

وضمنه حظيت 50% من شركاته على 84.5% من سيولته، ونحو 70% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى، أو نحو 15.5% من سيولته. وبلغ معدل تركيز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 5 شركات ضمنه على نحو 66.3% من سيولته.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه. سوق المزايدات: وحظي بنحو 18.6 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.003% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات ناذة منتظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن تشهد طفر مفرودة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر، فقد تتحقق من خلاله حالات تجميع أو إستحواذ على بعض شركاته.

اسم الشركة	2018/08/02	2018/07/26	تغير %	الفرق
بنك الكويت الوطني	507.5	506.8	0.1	429.7
بنك الخليج	218.6	205.6	6.3	193.4
بنك التجاري الكويتي	541.8	555.2	(2.4)	375.3
بنك الأهلي الكويتي	216.1	204.3	5.8	189.9
بنك الكويت الدولي	268.9	257.4	4.5	237.6
بنك الامة المتحدة	301.5	309.5	(2.6)	331.9
بنك رفاه	283.7	286.9	(1.1)	299.9
بنك التمويل الكويتي	1,609.4	1,659.8	(3.0)	1,401.1
مجموعة الخدمات المصرفية (الخاصة)	497.4	499.8	(0.5)	430.2
بنك الكويت التجاري	126.3	124.9	1.1	122.7
بنك الامارات المالية الدولية	210.7	211.5	(0.4)	234.2
بنك الامارات الوطنية	116.4	117.8	(0.5)	123.3
بنك الخليج الكويت الخاصة	542.8	559.2	(2.9)	746.5
بنك الخليج للتجارة والاستثمار	42.9	43.9	(2.3)	44.4
بنك الامارات	198.7	201.7	(1.5)	240.8
بنك الكويت التجاري	65.5	65.5	0.0	66.0
مجموعة الخليج للتأمين	367.2	367.2	0.0	469.9
بنك الامة المتحدة	154.3	160.3	(3.7)	174.6
بنك روية للتأمين	55.7	57.1	(6.9)	52.8
بنك الامارات	138.2	139.4	(0.9)	158.1
بنك عمارات الكويت	82.1	82.6	(0.6)	92.1
بنك الإمارات المتحدة	133.6	138.7	(3.7)	163.2
بنك الوطنية العمالية	292.6	290.1	0.9	282.1
بنك الوطنية العمالية	1,344.6	1,356.7	(0.9)	1,429.4
بنك الخليج التجاري	198.2	189.4	(6.0)	198.3
مجموعة الخدمات المصرفية (الخاصة)	144.7	147.3	(0.6)	134.0
بنك الامارات الكويت	600.0	572.0	4.7	708.5
بنك الخليج للتأمين والخدمات المصرفية	153.9	151.9	1.3	167.5
بنك الامارات	185.3	180.9	2.4	198.1
بنك الكويت الوطني	654.1	656.0	(0.3)	816.0
بنك الخليج للتأمين العمومية	3,851.6	3,704.3	4.0	3,112.5
بنك الامارات للتأمين	778.4	797.1	(2.3)	616.0
بنك الخليج للتأمين (ش.م.ع.)	27.7	27.8	(0.4)	11.3
بنك الامارات	1,196.9	1,182.1	1.3	991.1
بنك قطر و تجارة الموالى	155.8	155.8	0.0	190.8
بنك دولة الامارات العربية	49.1	47.4	3.6	70.1
بنك الامارات	457.0	456.8	0.0	421.4
بنك الامارات للتأمين والتأمين للتأمين (ش.م.ع.)	312.5	325.1	(3.8)	375.0
بنك الامارات للتأمين (ش.م.ع.)	310.1	298.8	3.8	322.6
بنك الامارات للتأمين (ش.م.ع.)	522.4	527.4	(0.9)	588.6
بنك الامارات للتأمين	216.5	216.2	0.1	230.2
بنك الامارات للتأمين	433.3	433.8	(0.1)	387.0

نسب إجمالي قيمة تداول السوق

حظي بنحو 524.4 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 82.8% من سيولة البورصة،

وهي أعلى بنحو 3.5 مليار دينار كويتي عن مستوى الإيرادات الفعلية من أرقام الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2017 التي صدرت مؤخراً.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2017 عجزاً قيمته 2 مليار دينار كويتي، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

وحتى بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزايدات: وحظي بنحو 18.6 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.003% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات ناذة منتظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن تشهد طفر مفرودة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر، فقد تتحقق من خلاله حالات تجميع أو إستحواذ على بعض شركاته.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

وحظي بنحو 108.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 17.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.5% من سيولته، أو لا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.